الأمم المتحدة

A/65/126/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2010
Arabic
Original: English/French

الدورة الخامسة والستون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات ٢

الجزائر ٢

بلجيكا ٦

صربيا ٧

* A/65/150.

** وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.

071010 071010 10-53756 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠]

مقدمة

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين القرار ٦٨/٦٤ الذي أعادت فيه التأكيد على أهمية توطيد السلام وتعزيز التنمية وأواصر الصداقة والتعاون بين شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط وبلدانها. وبالفعل، فإن تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتضامن والمساعدة على التصدي فرادى وجماعات للتحديات المتعددة الجوانب التي تهدد دول المنطقة أمور على درجة خاصة من الأهمية. وهي كلها عوامل لا تساهم في تحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط فحسب، بل تساهم أيضا في صون السلم والأمن الدوليين.

والجزائر، التي دأبت على انتهاج سياسة متوسطية نشطة قائمة على مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل، لم تتوان عن الدعوة والعمل من أجل توطيد هذه المبادئ وتجسيدها على أرض الواقع، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

والأمن والتنمية في البحر الأبيض المتوسط مرتبطان أيضا بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. ذلك أن التحديات والمخاطر التي تهدد استقرار القارة الأفريقية وتُنغّص رفاه شعوبها وازدهارهم تترتب عليها انعكاسات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعيق قدرات وإمكانات التعاون والمساعدة بين ضفتي المتوسط. وفي هذا المجال، يُمكننا أن نذكر تطورين هامّين حدثا في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، هما دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز التنفيذ والمبادرة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

١ – دخول معاهدة بليندابا حيز التنفيذ

مع بدء سريان معاهدة بليندابا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصبحت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حقيقة واقعة. وهذا الصك الإقليمي المهم الذي فتح باب التوقيع عليه في نيسان/أبريل ١٩٩٤، والمُبرم أصلا طبقا للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل تقدما جوهريا في مجال تعزيز أهداف نزع السلاح والسلام والأمن في القارة الأفريقية وفي المناطق المحاذية لها، بما في ذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي الواقع، لم تنشئ معاهدة بليندابا منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وحسب، بل أقامت الآليات الضرورية لتشجيع الدول الأطراف على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وذلك هو الهدف المنشود، على وجه الخصوص، من إقامة المفوضية الأفريقية للطاقة الذرية التي تنص عليها المعاهدة والتي تبذل حاليا جهود لإنشائها.

وما فتئت الجزائر، التي كانت من أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة بليندابا وصدقت عليها، تضاعف من مساعيها منذ اعتماد المعاهدة وتبذل ما يلزم من جهود من أجل التشجيع على دخولها حيز التنفيذ والتعجيل بإقامة الهياكل التي تنص عليها المعاهدة. وما من شك في أن التنفيذ الكامل لهذا الصك، لا سيما بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيشجع بصورة كبيرة على تطوير الطاقة النووية في أفريقيا. ومن شأن تنفيذه الكامل أيضا أن يتيح فرصا أكبر أمام البلدان والشعوب الأفريقية للاستفادة من المنافع التي تجلبها تطبيقات التقنيات النووية في مجالات الزراعة والمياه والصحة والبيئة.

ومن ثم، فإنه من الضروري أن توقع الدول الحائزة للسلاح النووي والدول المعنية الأخرى على بروتوكولات معاهدة بليندابا ذات الصلة وتصدق عليها من أجل كفالة تنفيذ المعاهدة بصورة كاملة وتعزيزها.

ولا شك أن إخلاء أفريقيا من السلاح النووي وتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية في القارة يشكلان عاملا أساسيا من عوامل توطيد السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي العالم. ويشكلان أيضا أداة ثمينة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وتعزيز التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

٢ - المبادرة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل

نشأت عن تضاعف العمليات الإرهابية التي تنفذها المجموعات الإرهابية في منطقة الساحل حالة جديدة تميزت باستمرار التهديد الإرهابي على نحو مزمن في هذه المنطقة. ولّما ضاق الخناق على أفراد هذه التنظيمات الإرهابية بسبب الكفاح المستمر والضغط اللذين واجهتهم به قوات الأمن في الجزائر وفي بلدان أخرى في المنطقة، لجأووا إلى الصحراء الشاسعة المتاخمة لدول عديدة في المنطقة واتخذوا منها مقرا لهم. وتركز أنشطتهم الإجرامية أساسا على أخذ الرعايا الغربيين رهائن وفرض افتدائهم بما يموّلون به أنشطتهم الإرهابية.

وهكذا، فقد أُقيم، منذ زهاء ثلاث سنوات، وبمبادرة من الجزائر، تعاون إقليمي حقيقي في مجال منع الإرهاب ومكافحته في منطقة الساحل. ويرمي هذا التعاون إلى وضع

الإطار الاستراتيجي والتشغيلي العسكري وتدشين برامج إنمائية اقتصادية واجتماعية موجهة إلى سكان المناطق المعنية.

وفي هذا السياق، عُقد في الجزائر العاصمة في آذار/مارس ٢٠١٠ مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية لدول منطقة الساحل. وعكف المشاركون على تحديد ودراسة التدابير اللازمة في المنطقة لمكافحة الإرهاب وما يرتبط به من ويلات. ويمثل هذا المؤتمر أولى معالم الطريق في مسيرة هامة؛ وقد أعقبه لقاء آخر، في نيسان/أبريل، ضمّ قيادات أركان الجيش والمصالح الأمنية في بلدان المنطقة. ومكّن هذا الاجتماع الأخير من تحديد ما يلزم من تدابير عملية وتشغيلية للتنسيق فيما بين قوات أمن الدول المعنية ومكافحة الشبكات الإرهابية وممارساتها الإجرامية. وبالفعل، فقد أنشئ مركز عمليات في جنوب الجزائر مزود بالوسائل التقنية واللوجستية الضرورية.

وتجسد هذا التعاون أيضا في قيام الجزائر بتنفيذ برامج تدريب لأفراد الأمن والجمارك لصالح بلدان المنطقة، بهدف تمكينها من تطوير قدراتها الإدارية والتقنية والتشغيلية في هذا المجال.

ومن المهم أيضا أن ننوه بالدور الذي يضطلع به المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي والذي يوجد مقره بالجزائر العاصمة. فالمركز له إسهام مهم في مجال منع ومكافحة الإرهاب وما يرتبط به من ظواهر مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة.

وهكذا، فقد قام المركز، على وجه الخصوص، في آذار/مارس ٢٠١٠ بتنظيم حلقة عمل عن الاتجار بالأسلحة عبر الحدود، وذلك بالتعاون مع حكومتي إيطاليا وألمانيا. وشارك في حلقة العمل ممثلون عن ١٤ بلدا من بلدان غرب أفريقيا، فضلا عن خبراء من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمفوضية الأوروبية. وصدرت عن حلقة العمل مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان المعنية في مجال الجمارك والمراقبة الحدودية ومكافحة الاتجار بالأسلحة.

وتترتب على الوضع المقلق السائد في منطقة الساحل آثار مؤكدة في أمن واستقرار القارة الأفريقية برمتها. ويتطلب هذا الوضع مضاعفة الجهود وتوثيق عُرى التعاون بين دول المنطقة في مكافحتها لهذا البلاء. ويتطلب، علاوة على ذلك، دعما ملموسا من المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو، ومن المنظمات الدولية المعنية على وجه الخصوص، من أجل تعزيز قدرات بلدان الساحل على مواجهة هذه التحديات.

بلجيكا

[الأصل: بالفرنسية]
[١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠]

تولي بلجيكا اهتماما كبيرا بأن يكون الاتحاد الأوروبي محاطا بدول صديقة تتمتع باستقرار سياسي ونمو اقتصادي سريع.

ومنذ عام ١٩٩٥، والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط منتظمة في إطار الشراكة الأورو - متوسطية التي كانت تعرف باسم ''عملية برشلونة'' وأصبحت تُعرف، في بُعدها المتعدد الأطراف، بالاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط اعتبارا من مؤتمر القمة المعقود في باريس في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويظل التشاور والتعاون القائمان في هذا الإطار هدفا مهما من أهداف سياستنا الخارجية في المنطقة. وتتضمن اتفاقات الشراكة التي تربط بين الاتحاد الأوروبي ومعظم بلدان المغرب والمشرق العربيين حوارا سياسيا يسمح بمعالجة القضايا الحساسة، مثل قضية حقوق الإنسان. ويسعى نهجُنا إلى التشجيع على الوعي بأهمية تعزيز جملة أمور منها الحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والاقتصاد والتعليم.

وتُكمّل سياسة الجوار الأوروبية التي وُضعت في عام ٢٠٠٤ وتعزز الشراكة الأورو - متوسطية عن طريق خطط عمل ثنائية مبرمة مع معظم البلدان المتوسطية. وتغطي هذه الخطط مجالات متعددة تشمل الحوار والإصلاحات السياسية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، مرورا بالتعاون في ميدان العدالة والأمن والحريات. ونحن نشجع باستمرار شركاءنا المتوسطيين على تنفيذ خطط العمل المعتمدة في إطار الهياكل التي تنص عليها اتفاقات الشراكة.

وعلاوة على الإطار الأوروبي، فإن بلجيكا تتابع أيضا باهتمام الحوار المتوسطي القائم في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الواقع، فإن سياستنا الأمنية توضع ضمن تصور متعدد الأطراف، يشمل في جملة أمور، انتماءنا إلى هاتين المنظمتين.

وفي الوقت الراهن، يشمل الحوار المتوسطي الذي تأسس عام ١٩٩٤ في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي ٧ بلدان هي: الأردن وإسرائيل وتونس والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا. وهو يعكس، أولا وقبل كل شيء، ما يوليه الحلف من أهمية للاستقرار الإقليمي وللشفافية تجاه بلدان الجوار. ويدور الحوار المتوسطي على مستويات مختلفة، وعلى الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. ويمكن للشركاء أن يواصلوا الحوار حسب تطلعاتهم الخاصة وعلى

أساس برنامج تعاون مفرد. ويشمل التعاون، إلى جانب الحوار السياسي بُعدا عمليا يتضمن الدبلوماسية العامة وأفرقة العمل والحلقات الدراسية، بل يشمل أيضا التعاون على الصعيد العسكري ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وخلاف ذلك.

ويجري الحوار المتوسطي في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع البلدان نفسها، ما عدا موريتانيا، وأولويته المنشودة هي التعاون وتبادل الخبرات في المجالات السياسية – العسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. وتتناول المناقشات مواضيع منها تعزيز الثقة والنهوض بمعايير السلوك والتهديدات الجديدة المطروحة للأمن والاستقرار أو النهج العالمي للأمن.

وفي الأخير، فإن بلجيكا تنظر بعين الرضا إلى أية مبادرة إقليمية يكون هدفها توثيق الأواصر بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا سيما من خلال تعزيز قيام علاقات اقتصادية وتجارية قوية ومثمرة. وهكذا، فإن بلجيكا تعتبر أن اتفاق أكادير – الذي وُقّع عام ٢٠٠٤، ودخل حيز التنفيذ في آذار/مارس ٢٠٠٧، وهو الاتفاق الذي أنشأ منطقة للتبادل الحر بين البلدان الموقعة (الأردن وتونس ومصر والمغرب) يعد من بين المبادرات الإقليمية المحمودة التي تخدم التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة. وتتابع بلجيكا باهتمام أيضا ما تبذله الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من جهود من أجل كسر جمود هذه الهيئة وإقامة دينامية تعاون فعالة فيما بين بلدان المغرب العربي.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ آب/أغسطس ٢٠١٠]

صربيا هي الجار ذو الجنب لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وهي تؤيد بالكامل كل ما هو قائم من مبادرات متعددة الأطراف وآليات وعمليات ترمي إلى توثيق عرى التعاون وتعزيز الحوار والأنشطة المشتركة بهدف توطيد الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية.

وبالنظر إلى أن صربيا قد انضمت إلى عملية التكامل الأوروبي التي لا رجعة فيها، وبذلت جهودا كبيرة ونفذت أنشطة شاملة من أجل التقيد بالتزاماتها الدولية وتعزيز قدراتها الداخلية من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة بآليات الاتحاد الأوروبي وجهوده الرامية إلى الارتقاء بالحوار السياسي والأمني مع المنطقة المتوسطية، وتؤيد بناء منطقة مشتركة يسودها الأمن والاستقرار.

ومن خلال آليات ووسائل التعاون الإقليمي والعالمي سواء بسواء، ظلت صربيا تبدي تعاونا نشطا من أجل تعزيز الأمن الأوروبي، وظلت مناصرا قويا لوحدة ذلك الأمن غير القابلة للتجزئة. وهي تحترم احتراما كاملا المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وسواه من الصكوك المعنية بهذا المجال. وسعيا من صربيا إلى صون سلامتها الإقليمية وسيادتها، وكذا تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، فقد رحّبت بكافة الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة المتوسطية والمنظمات والمؤسسات الدولية التي ستؤثر في المستقبل بصورة إيجابية في مستوى الأمن والاستقرار الذي تحقق للمنطقة وفي تنميتها الاقتصادية وأمنها الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.